

تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الوطني

د/ إيمان مودع^{1*} ، أ/ لخضر يحيى² ، د/ عادل كدودة³

¹ جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

² جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر

³ جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر

ملخص: لا شك في أن استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا تظهر من حجم التدفقات الواردة إليها فقط بل لابد من تحليل الآثار المختلفة لهذه التدفقات على مختلف جوانب الاقتصاد المضيف، وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحليل انعكاساته على بعض الجوانب والمتمثلة في: تكوين الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال الثابت، وأثره على ميزان المدفوعات، وكذا مساهمته في نقل التكنولوجيا وفي توفير مناصب الشغل.

الكلمات المفتاح: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال الثابت، ميزان المدفوعات، توطين التكنولوجيا، التشغيل.

Abstract: There is no doubt that the benefit of the host countries from foreign direct investment does not appear just from the volume of inflows to them, but its necessary to analyze the different effects of these inflows on various aspects of the host economy, and there for etry through this paper to analyze the importance of foreign direct investment in supporting the national economy by analyzing its implications on some aspects: the composition of GDP and fixed capital, and its impact on the balance of payment, as well as its contribution to the transfer of technology and the provision of job.

Keywords: foreign direct investment, GDP, fixed capital, balance of payment, technology localization, employment.

I- تمهيد :

في ظل المستجدات العالمية الراهنة التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية تحاول مختلف الدول خاصة النامية منها التفاعل مع المحيط الخارجي وذلك عن طريق لجوئها إلى أساليب عدة أبرزها الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر تمويلي خارجي في الوقت الذي تقلص فيه دور مصادر التمويل الخارجي الأخرى، فقد أعطى هذا النوع من الاستثمارات دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي في ظل العولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات والأسواق، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل، إضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية والاقتصادية، وتحسين المهارات والخبرات وأساليب التسيير والتسويق، وهو ما جعل الجزائر تقتنع تماماً بعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل يعرض اقتصادها لهزات مستمرة بسبب تذبذب أسعاره في السوق العالمي للطاقة، فضلا عن بروز معطيات اقتصادية دولية جديدة أبرزها ظهور مختلف مصادر الطاقة المتجددة، لذا أقبلت السلطات الجزائرية مؤخرا على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو توفير مناخ استثماري ملائم يضمن لها الاستفادة من مزايا هذه الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

وعلى ضوء ما سبق يجدر بنا أن نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي حد ساهمت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الوطني؟

ولإجابة على هذه الإشكالية تستند هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

لا تزال مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في دعم الاقتصاد الوطني محدودة بالنظر إلى الفرص والمؤهلات المتاحة.

I- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لا تلقى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر اتفاقا واسعا بين المنظمات والهيئات الدولية والباحثين الاقتصاديين، لكنها تشترك في مقياسين أساسيين هما ملكية المشروع المستثمر فيه وإدارته، وفي هذا الإطار نعرض أبرز التعاريف الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف بعض المنظمات والهيئات الدولية.

1.I- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): "يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، حيث تكفي حيازة نسبة 10% من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا"¹.

2.I- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED): "الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة حكومية أو خاصة، كل تجمع مؤسسي يعتبر مستثمرا أجنبيا مباشرا يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد آخر، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي"².

3.I- تعريف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): "الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يفترض وجود علاقة استثمارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركونهم في هذه الملكية وطيون أو أجانب"³.

وعليه يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين أساسيين هما:

✓ **الملكية:** امتلاك المستثمر الأجنبي لأصول إنتاجية حقيقية ملكية تامة أو جزئية في دولة ما، تعطي له الحق في التصرف فيها من خلال ما يمتلكه من خبرة فنية في مجال نشاطه وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا وقدرات تسييرية عالية.

✓ **الإدارة:** يتمتع المستثمر الأجنبي بسلطة القرار الفعلية في الإدارة، حيث يستطيع التأثير على إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يملكها والتي تؤهله لتنفيذ قراراته حسب أهدافه المسطرة.

II- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يشترك الاستثمار الأجنبي المباشر مع مصادر التمويل الخارجي الأخرى في ملئ الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي لدى الدول النامية، إلا أن له خصائص تميزه عنها وتجعله يتفوق عليها ويشكل بذلك عاملا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي في هذه الدول، ويمكن توضيح هذه الخصائص كما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، هذه الروابط أو علاقات التشابك التي تربط أنشطة الشركة الأم بأنشطة الشركة المحلية تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة؛⁴

2- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية؛

3- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستخدمه من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدولة المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة؛

4- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته بحثا عن تحقيق الربح، وبذلك فهو ينتقل إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أعلى عائد صافي حيث توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم؛⁵

5- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الاستثمارات، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها، كما أنه يعد وسيلة أكثر أمانا من مصادر التمويل الخارجي الأخرى والتي تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فكثيرا ما تتضمن القروض الخارجية شروطا مالية وسياسية قاسية، الأمر الذي يترتب عليه عواقب وخيمة لا تتحملها الدول النامية؛⁶

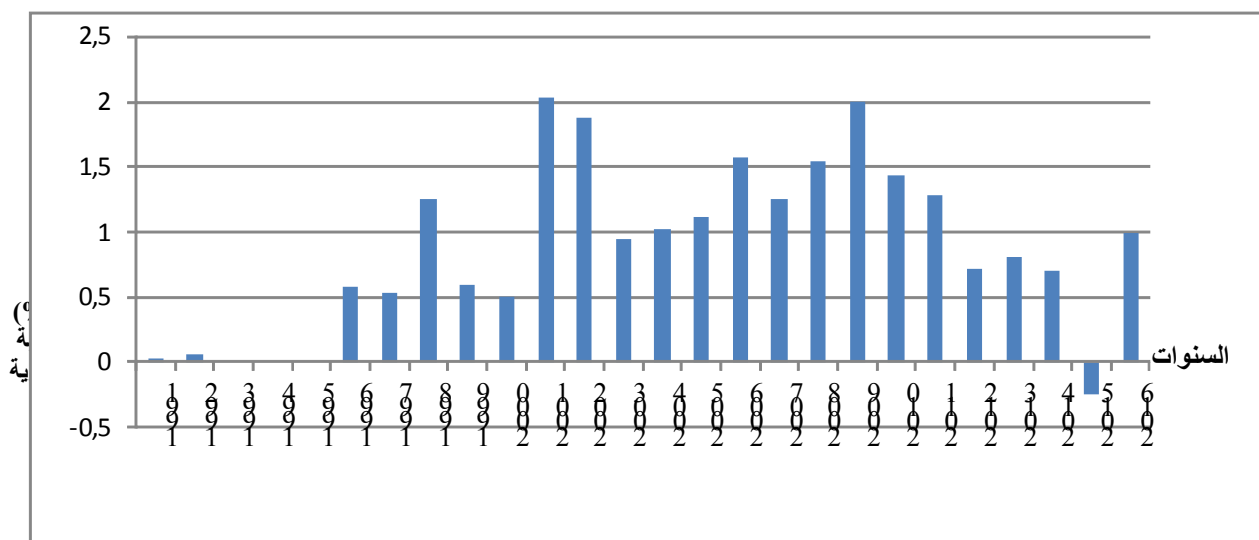
6- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبيا إذا ما قورنت مع قروض المصارف التجارية وتدفقات المحفظة المالية وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعد هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

III- تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الوطني

III-1- تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تعكس نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية مساهمة هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار، ويوضح الشكل الموالي نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1991-2016).

شكل رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1991-2016)



source :http://www.iaigc.net/UserFiles/file/statistics/2017/FDI_inflows_GDP.xls, 12/12/2017

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الموضح أعلاه أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قد بلغت ذروتها سنة 2001 بتسجيلها لـ 2.03% وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت ببعض دول شمال إفريقيا خلال نفس السنة فقد بلغت هذه النسبة في المغرب 7.44%، وفي تونس 2.2%، أما في سنة 2009 عندما بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2% فقد بلغت في مصر 3.57% وفي المغرب 2.14% وفي تونس 3.88% وانطلاقاً من سنة 2009 أخذت هذه الحصص في التراجع، بل وسجلت نسبة سلبية سنة 2015 قدرت بـ (-0.24)% ويرجع ذلك أساساً إلى التدفقات الواردة السلبية إلى الجزائر خلال نفس السنة، غير أنه في سنة 2016 سجلت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً حيث بلغت 0.99% في الوقت الذي بلغت فيه في مصر 2.44% وفي المغرب 2.24% وفي تونس 1.65%.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1991-2016) لا تزال ضعيفة بالنظر إلى الإمكانيات والفرص المتاحة للاستثمار في الجزائر.

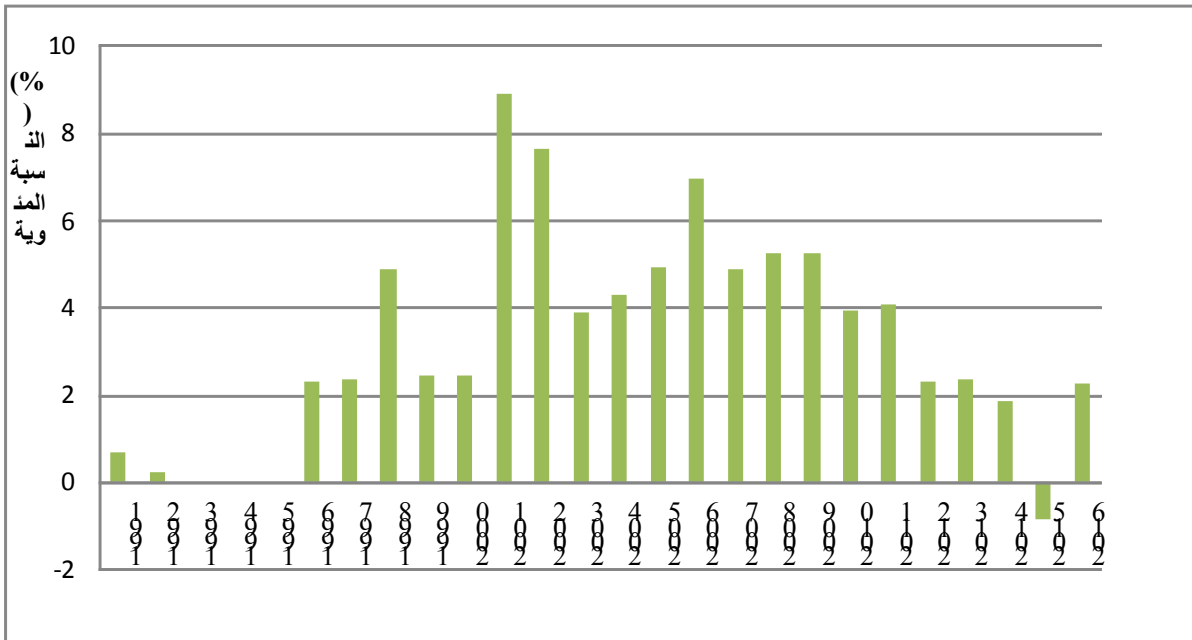
III-2- تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر

يوضح الشكل رقم (02) أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر قد ضلّت جد ضئيلة خلال السنتين 1991، 1992 أين بلغت 0.67% و 0.23% على التوالي، لتتعدّم في الثلاث سنوات الموالية (1993، 1994، 1995)، ثم تعاود الارتفاع سنة 1996 مسجلة نسبة 2.31%، واستمرت في الارتفاع حتى سنة 1998 أين بلغت

4.89% لتتخفّف بعدها وتصل إلى 2.46% و 2.47% خلال سنتي 1999 و 2000 على التوالي، لكن سرعان ما حققت هذه النسبة زيادة جد ملحوظة سنة 2001 حين بلغت 8.9% وهي أكبر نسبة مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (1991-2016)، حيث أنه انطلاقاً من سنة 2002 شهدت هذه النسبة قيماً متذبذبة، والجدير بالملاحظة أنها أخذت بالتراجع منذ سنة 2009 أين بلغت 5.24% لتصل سنة 2015 إلى (-0.83) % وتعاود الارتفاع سنة 2016 وتحقق 2.26%.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1991-2016) تبقى ضعيفة إجمالاً ما عدى تلك المسجلة سنة 2001 والتي تبدو مشجعة وإن كانت متواضعة.

شكل رقم (02): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (1991-2016)



source: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/statistics/2017/FDI_inflows_GFCF.xls. 12/12/2017

III-3- تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توطيد التكنولوجيا في الجزائر

سعت الجزائر ضمن الخطط التنموية التي رسمتها لتحقيق تنمية شاملة إلى تبني استراتيجية توفر لها الحصول على التكنولوجيا، ولتحقيق ذلك انتهجت الدولة العديد من السياسات الداعمة للاستثمار عبر الشراكة الجزائرية - الأجنبية كمدخل يحقق لها نقل التكنولوجيا.

ومع أنه من الصعب قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحويل التكنولوجيا إلا أننا نلمس بوضوح هذا الأثر في القطاع الصناعي في الجزائر ويعود ذلك لطبيعة هذا القطاع من حيث التركيز التكنولوجي الذي يوفره، فالمشاريع التي تتم في هذا القطاع أغلبها تتطلب نقل تكنولوجيا عالية ومتطورة، وكذا نقل الخبرات العلمية والإدارية لتسيير هذه المشاريع لاسيما الصناعة الرائدة في الجزائر وهي

الصناعة النفطية، فوفقا لـ مجلة "بريتش بتروليوم" الصادرة في جوان 2017 قدر مخزون الجزائر المؤكد من النفط نهاية سنة 2016 بـ 12.2 مليار برميل وهو ثالث أكبر احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا⁷، وفي هذا الإطار فضلت الجزائر اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير عمليات التنقيب والبحث والاستكشاف بهدف زيادة الاحتياطيات وتحسين نسب الاستخلاص في الأماكن المستغلة طالما أن النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، حيث أعلن مجمع "سوناطراك" في بيان له أنه قد تم استكشاف 28 حقل بترولي جديد خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي ونهاية سبتمبر 2016، وأشار ذات المجمع إلى أن مجمل هذه الاستكشافات تحققت بفضل جهود شركة "سوناطراك" المبدولة في مجال الاستكشاف والبحث والتنقيب، واستنادا إلى إحصاءات صادرة من تقارير مجمع "سوناطراك" فقد استفادت الجزائر من حوالي 225 استكشاف جديد للمحروقات خلال الفترة (2003-2014)، إلا أن الجدير بالذكر أن الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 قد عرفت زيادة محسوسة ومعتبرة لنصيب مجمع "سوناطراك" في جهود الاستكشاف وبالتالي الاستكشافات الجديدة حيث ارتفعت إلى أكثر من المعدل العام المقدر بحوالي 60% إلى حوالي 85% وهو ما يثبت جدارة التكنولوجيا المكتسبة من قبل "سوناطراك"⁸.

كما يمكن أن نلمس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا في قطاع الاتصالات أيضا، وذلك من خلال الدور الذي لعبته الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع في تطوير سوق الاتصالات في الجزائر وعلى رأسها شركة "أوراسكوم" المصرية التي باتت عنوانا ثابتا للخدمات المقدمة في هذا القطاع بعدما تمكنت من توفيرها في فترة وجيزة، حيث قامت وتحقيقا لسياستها الاستثمارية بالتعاقد مع شركة "Alcatel" الفرنسية المتخصصة في إنتاج وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية، وكذا شركة "Siemens" الألمانية والمتخصصة في صنع الآلات الإلكترونية والإلكتروتقنية، وقد وصلت نسبة الكثافة السكانية التي تم تغطيتها حوالي 95%، كما تم تطوير شبكة التغطية والتي كانت تضم مركز تحويل واحد "MSC" و 300 محطة قاعدية "BTS" سنة 2002 تغطي الولايات الكبرى فقط لتحتوي حاليا أكثر من 1350 محطة قاعدية و 6 مراكز تحويل وتغطي بذلك 48 ولاية، إضافة إلى قيامها بمشروع الربط البحري بالألياف البصرية بين الجزائر وفرنسا (مرسيليا) بالتعاون مع الشركتين سالفتي الذكر.

III-4- تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر

سعت الحكومة إلى مواجهة أزمة البطالة بمختلف الوسائل والتي من بينها إشراك رأس المال الأجنبي عن طريق مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول الموالي يوضح عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصروفة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016).

جدول رقم (01): عدد وظائف المشاريع الأجنبية المصروفة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

النسبة (%)	عدد الوظائف	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	مشاريع الاستثمار
90	1018887	83	10584134	99	62982	الاستثمارات المحلية
4.26	48454	9.31	1191137	0.17	107	الشراكة
5.74	71071	7.69	1025562	0.83	715	الاستثمار الأجنبي المباشر
10	119525	17	2216699	1	822	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر

100	1138412	100	12800834	100	63804	المجموع العام
-----	---------	-----	----------	-----	-------	---------------

Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement,29/12/2017>.

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه نجد أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر كانت إيجابية بالرغم من محدوديتها، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشغلين في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر نحو 119525 عامل خلال الفترة (2002-2016) وهذا من إجمالي 1138412 منصب شغل محقق خلال نفس الفترة أي بمعدل 10% فقط من الإجمالي، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذا ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المصرحة خلال هذه الفترة والتي سجلت 1% فقط من إجمالي المشاريع المصرحة، وهذا ما يدل على الفعالية الاستثمارية الأجنبية المباشرة في توفير فرص العمل في الجزائر، إذ أن نسبة 1% من إجمالي المشاريع المصرحة وفرت ما نسبته 10% من مجموع مناصب العمل، فإذا تم تصور ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة تصل إلى 8% من مجموع الاستثمارات القائمة فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب الشغل قد تصل إلى نسبة 80% من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات وهو ما يستدعي تكثيف الجهود أكثر لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

IV- تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر لابد من دراسة أثره على مستوى كل من:

✓ **الحساب الجاري:** بشقيه الميزان التجاري وحساب الخدمات وباقي التحويلات.

✓ **حساب رأس المال:** والذي يرصد حركة رأس المال الصادر والوارد ومن ضمنه الاستثمار الأجنبي المباشر.

IV-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري

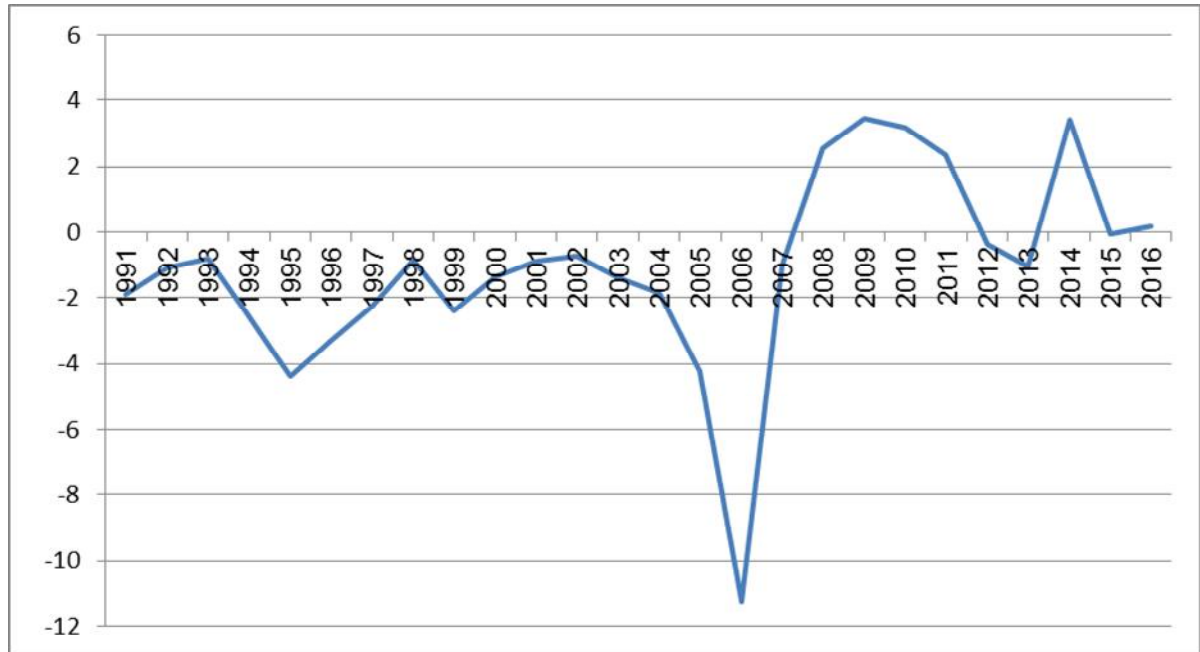
يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على الحساب الجاري من خلال:

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري تأثيراً إيجابياً من خلال مساهمته في زيادة الصادرات و/أو تخفيض الواردات السلعية ومن ثم تحسين رصيد هذا الميزان.

ويبين الشكل رقم (03) والشكل رقم (04) أدناه أن الميزان التجاري استمر في تحقيق فوائض خاصة منذ سنة 1995 ما عدى سنة 2015 والتي سجل فيها عجزاً بقيمة 18.08 مليار دولار، وقد انحصرت الزيادات الكبيرة في الفوائض المحققة خاصة خلال الفترة (2003-2008) ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار ارتفاع أسعار المحروقات خلال نفس الفترة حيث وصل سعر برميل النفط الخام سنة 2008 إلى 94.1 دولار بعد أن كان 28.1 دولار سنة 2003 مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الصادرات الإجمالية التي تمثل صادرات المحروقات منها بين 97% و 98%.

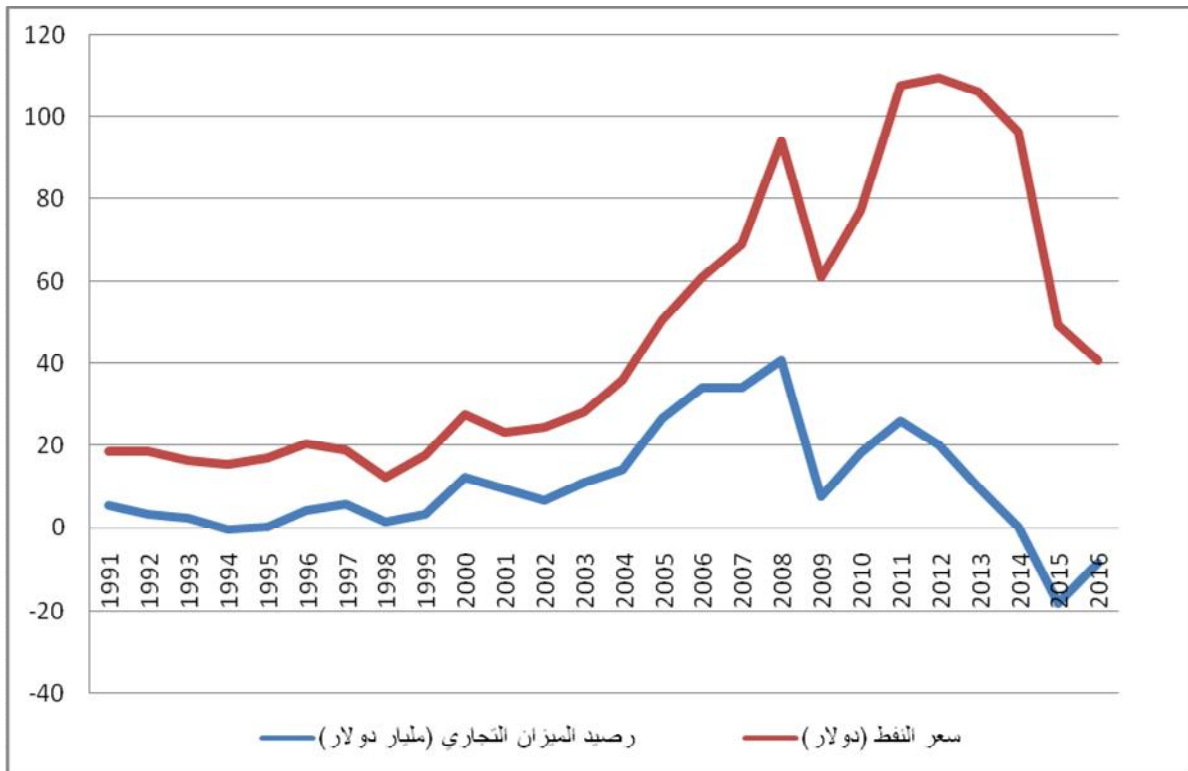
شكل رقم (03): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1991-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تجميع بيانات من الموقع الإلكتروني:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

شكل رقم (04): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر وأسعار النفط خلال الفترة (1991-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

ورغم غياب الإحصائيات التفصيلية الدالة على حصة المستثمرين الأجانب في صادرات المحروقات، إلا أن الجدول رقم (02) أدناه يوضح لنا ضعف حصة الشركاء الأجانب في هذه الصادرات الناتج أساسا من ضعف الكمية المصدرة من طرفهم، وهذا ما يعني أن الطرف الوطني هو المسيطر على صادرات المحروقات، فيما تبقى مساهمة الطرف الأجنبي مساهمة ضعيفة في زيادة حصيلة الصادرات وبالتالي في تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر.

جدول رقم (02): توزيع صادرات المحروقات بين سوناطراك والشركاء الأجانب

خلال الفترة (2004-2015) الوحدة: (مليار دولار)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حصة سوناطراك	28.44	40.84	48.32	55.71	72.63	40.49	52.19	66.69	64.24	57.41	53.11	29.36
حصة الشركاء الأجانب	3.11	4.74	5.28	3.89	4.56	3.92	3.93	4.97	6.34	5.91	5.25	3.72
المجموع	31.55	45.58	53.60	59.60	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.32	58.36	33.08

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات 2008، 2013، 2015.

أما عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على حصيلة الواردات فيكون إيجابيا إذا تحقق ما يعرف بإحلال الواردات، وفيما يخص الواردات الجزائرية فيظهر جليا من خلال الشكل رقم (03) الارتفاع المحسوس والمستمر الذي عرفته هذه الأخيرة خاصة منذ سنة 1998، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الواردات من سلع التجهيز مقارنة بالواردات من المواد الغذائية والواردات من السلع الاستهلاكية، ففي ظل غياب اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في مستلزمات إنتاجه على السوق المحلية استمرت فاتورة الواردات في الارتفاع، وعليه يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات في الجزائر بل العكس يمكن أن يكون قد ساهم في زيادتها، خاصة الواردات من سلع التجهيز نتيجة الاستيرادات التي تقوم بها الشركات الأجنبية من هذه السلع بالضبط في المراحل الأولى من عمر المشروع على اعتبار أن زيادة هذه الواردات يتزامن مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

إذن يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم تغير في هيكل الصادرات السلعية الجزائرية بل كرس أكثر هيمنة قطاع المحروقات على بقية جميع الصادرات السلعية، كما أنها لم تخفض من الواردات بل ساهمت في تضخمها وهو عكس ما هو متوقع من هذه الاستثمارات.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى حساب الخدمات وباقي التحويلات

تميز هذا الحساب بالعجز وذلك بالنظر إلى عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري المنشور من طرف بنك الجزائر في تقاريره السنوية، ويعود ذلك أساسا إلى عجز الاقتصاد الجزائري على تقديم صادرات خدمية، وفي ظل غياب البيانات لا يمكن الجزم بمصدر مختلف الخدمات التي يحصل عليها المستثمرون الأجانب إن كانت ذات مصدر محلي أو أجنبي.

ويتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) أن تحويلات الأرباح من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى الخارج قد بلغت خلال الفترة (2005-2016) نحو 70.36 مليار دولار، في حين أن التدفقات الواردة خلال نفس الفترة بلغت نحو 20.69 مليار دولار فقط.

جدول رقم (03): تحويلات الأرباح من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى الخارج خلال الفترة (2005-2016)
الوحدة: (مليار دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الأرباح المحولة	5.49	6.29	5.54	6.15	5.89	4.86	6.31	7.45	8.01	8.01	6.36	0

Source : http://data.albankaldawli.org/indicator_31/12/2017.

وهو ما يعني تفوق تحويلات هامة للأرباح إلى الخارج على قيمة تدفقات هذه الاستثمارات، ويعود ذلك أساسا إلى مختلف العراقيل التي يتميز بها محيط الأعمال في الجزائر والتي حالت دون إعادة استثمارها من جهة، ومن جهة أخرى ضعف رقابة عمليات تحويل الأموال مما يفتح المجال إلى قيام بعض الشركات بتضخيم فواتير الخدمات والسلع المستوردة، أو اللجوء إلى تأسيس شركات وهمية في الخارج لتبرير تحويل مبالغ هائلة من الجزائر إلى الخارج.

IV-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال

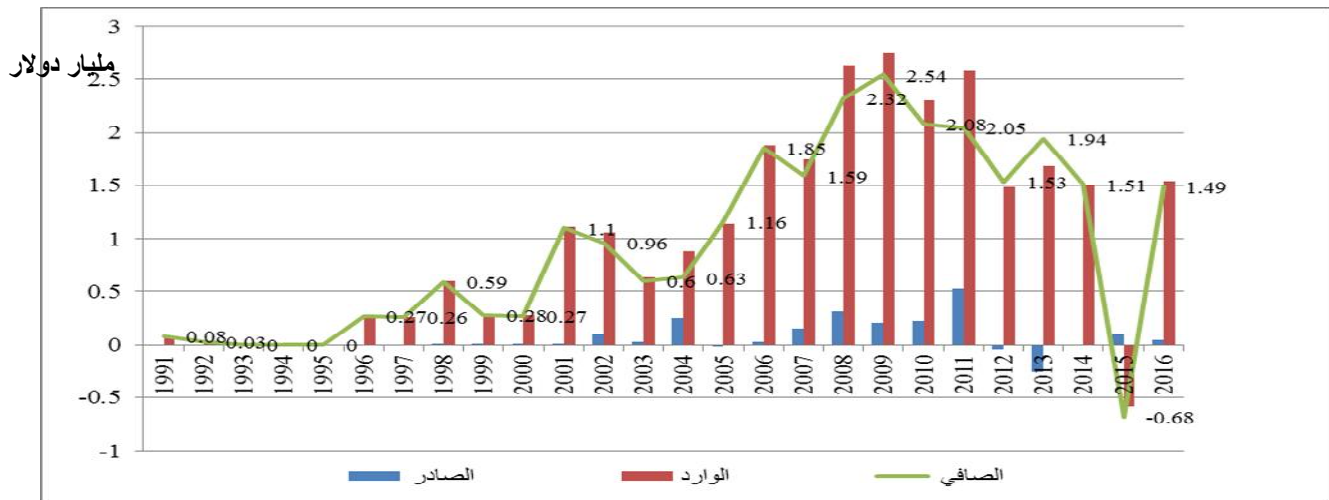
يتوقف حجم وطبيعة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حساب رأس المال على الفرق بين التدفقات الواردة والصادرة من هذه الاستثمارات والذي يعرف بصافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يخص حالة الجزائر يتضح جليا من الشكل رقم (05) ضالة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر، حيث بلغ مجموعها خلال الفترة (1991-2016) 1.67 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي التدفقات الواردة خلال نفس الفترة 26.18 مليار دولار، وهو ما يوضح ضعف التدفقات الصادرة من الجزائر مقارنة بنظيرتها الواردة إليها.

كما يظهر عموما الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال في الجزائر من خلال القيم الموجبة لصافي هذه الاستثمارات خلال الفترة (1991-2016) ما عدى سنة 2015 أين بلغ الصافي (-0.68) مليار دولار، فبالنظر إلى أرصدة حساب

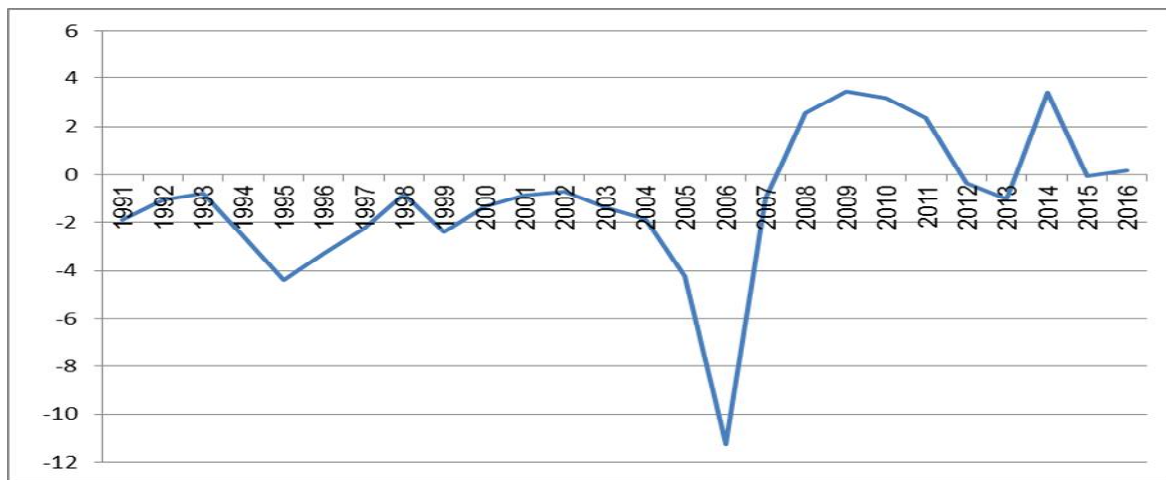
رأس المال من خلال الشكل رقم (06) يمكن القول أن هذه الاستثمارات قد ساهمت في تخفيف العجز الذي شهده هذا الحساب خلال الفترة (1991-2007) والذي بلغ ذروته سنة 2006 بقيمة (-11.22) مليار دولار بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية، كما ساهمت في تحقيق فوائض فيه خلال الفترة (2008-2011) وذلك بعد التخلص من المديونية الخارجية التي لازمت الاقتصاد الجزائري لمدة طويلة.

شكل رقم (05): تطور التدفقات الواردة والصادرة والصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من الموقع الإلكتروني: [http://unctadstat.unctad.org/Table](http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableview.aspx) Viewer/table view.aspx, 31/2/2017

شكل رقم (06): تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة (1991-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

نتائج الدراسة:

- ✓ لا يزال الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني ضعيفا، حيث تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في تكوين كل من الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال الثابت خلال الفترة (1991-2016) ضعيفة بالنظر إلى الإمكانيات والفرص المتاحة للاستثمار في الجزائر، كما تبقى مساهمتها جد محدودة على مستوى التشغيل.
- ✓ وفيما يخص ميزان المدفوعات لم تغير الاستثمارات في هيكل الصادرات السلعية الجزائرية بل كرست أكثر هيمنة قطاع المحروقات على بقية جميع الصادرات السلعية كما أنها لم تخفض من الواردات بل ساهمت في تضخمها وهو عكس ما هو متوقع.

المقترحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة المقترحات التالية:

- ✓ مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية بما يكفل استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية؛
- ✓ تطوير النظام المصرفي وتنشيط السوق المالي؛
- ✓ إصلاح النظام الضريبي وترشيد نظام الحوافز؛
- ✓ تفعيل الانفتاح الاقتصادي؛
- ✓ محاربة الفساد بكل أشكاله والحد من تنامي السوق الموازي؛
- ✓ تهيئة البنية التحتية؛
- تفعيل برامج خصخصة واضحة ومستمرة؛
- التوسع في عمليات الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة؛
- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري

الإحالات والمراجع

¹ قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

² أوغيل نعيمة، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 11.

³ UNCTAD, World Investment Report, Foreign Direct Investment and the challenge of development, New York and Geneva, 1999, p7.

⁴ محمد أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 21؛

⁵ أيوب مدحت، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، أبو ظبي للطباعة والنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 23.

⁶ أبو الفتوح أحمد سمير، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ عام 2001، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015، ص 29.

⁷ BP Statistical Review of World Energy, June 2017, p12

⁸ www.euro-petrole.com